



Press -Book

مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس
المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ينظمان بشراكة مع منظمة الأمم
المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" الندوة الدولية حول

"البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي"

- 30 أكتوبر - فاتح نونبر 2019-



إعداد: خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين

مجلس المستشارين يفتح النقاش حول الأمن الغذائي

أحداث أنفو

Ahdath.info



يحتضن مجلس المستشارين، يومي 31 أكتوبر الجاري وفتح نونبر المقبل، أشغال الندوة الدولية حول موضوع (البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي). وتندرج هذه المبادرة، التي ستنظمها رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(الفاو)، في إطار تفعيل توصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الافريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، خاصة تلك المرتبطة بمسعى الإسهام في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ويأتي احتضان مجلس المستشارين لهذه الندوة الموضوعاتية، في وقت تدق فيه منظمة (الفاو) ناقوس الخطر بشأن تنامي ظاهرة الجوع وسوء التغذية في العالم، وبشكل أساسي في البلدان النامية، والبلدان التي تعرف أزمات وصراعات داخلية.



حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين

وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الذين يعانون سوء التغذية في العالم ارتفع إلى نحو 815 مليون شخص، أي واحد من بين كل تسعة أشخاص، أغلبيتهم العظمى يعيشون في البلدان النامية، بنسبة 12.9%.

كما تندرج هذه المبادرة في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم توصيات والمقترحات التي من شأنها أن تُسهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة.

ويحتضن مجلس المستشارين هذه التظاهرة، وعيا منه بالدور الأساس المنوط بالبرلمانيين، باعتبارهم شركاء في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية، في الإسهام في تقليص والقضاء على ظاهرة الفقر بما تسمح به وظائفهم الرقابية والتشريعية.

وأكدت آخر التقارير التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أنه يوجد في العالم اليوم 1 من بين 9 أشخاص يعاني من الجوع، وفي إفريقيا يعاني واحد من كل خمسة أشخاص من الجوع.

مجلس المستشارين يحتضن الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية حول
الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي

الصّراع



دعا حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، أعضاء الشبكة البرلمانية، التي تتكون من مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في القارة الإفريقية والعالم العربي، إلى التعاون للحد من تنامي ظاهرة الجوع وسوء التغذية.

واستحضر- حكيم بنشماش، الذي يرأس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، في افتتاح الاجتماع الأول للشبكة اليوم الأربعاء، التحديات التي ركزها بشكل عميق جلالة الملك في خطابه السامي الذي ألقاه أمام المشاركين في القمة الإفريقية بأديس أبابا في 31 يناير 2017، بمناسبة العودة التاريخية للاتحاد الإفريقي، حيث قال جلالته "وكما نعلم جميعا، فلا الغاز ولا البترول بإمكانه تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية. أليس الأمن الغذائي أكبر تحد تواجهه القارة الإفريقية؟ وهذا هو جوهر المبادرة من

أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية". وأبرز حكيم بنشماش أن المبادرة المغربية، بقيادة جلالة الملك تمثل جوابا عمليا لمواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية، منبها إلى ضرورة التحرك على مستوى المنتظم الدولي للحد من تنامي ظاهرة الجوع. وقال إن "عدم التحرك لتطويق إشكالية الجوع، من شأنه أن يمنح زخما إضافيا للظاهرة في ظل استمرار الأسباب والعوامل المغذية لها، من قبيل التغيرات المناخية والتصحر، والتوترات والصراعات الدائرة في العديد من المناطق، وانسداد الأفق أمام العديد من الأشخاص بسبب النمط التقليدي للسياسات العمومية العاجزة عن ضمان الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية لفئات عريضة من الناس"، مشيرا إلى أن هذا الاجتماع يشكل محطة نحو تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وما يرتبط بالتغيرات المناخية وفي دول الجنوب، ولا سيما في إفريقيا والعالم العربي.

وعبر حكيم بنشماش عن قلقه من التأخر في تحقيق التنمية بإفريقيا، مبرزا أن تقارير المؤسسات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة كلها تبعث عن القلق بشأن التأخر في تحقيق النتائج المتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي، مشيرا إلى أن أغلب التقارير الأمامية، وخاصة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، تدق ناقوس الخطر لما تعيشه بعض الدول، في إفريقيا والعالم العربي، من مستويات رهيبة في انعدام الأمن الغذائي. واعتبر أن الندوة الدولية، التي ستعقد غدا الخميس بمجلس المستشارين، حول البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي، ستعمل على البحث في سبل تنزيل توصيات التقارير المتعلقة بالأمن الغذائي.

من جهته، ذكر عبد الواسع يوسف علي، الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، داعيا المشاركين إلى التوجه نحو تحويل انتباه العالم حول برامج التغذية بدل صنع السلاح، وقال إن "تحقيق الأمن الغذائي يشكل خطرا يستلزم مواجهته بأسلحة التنمية"، وأضاف "هناك الكثير من زعماء العالم لا يقدرّون خطورة التغيرات المناخية على التغذية".

ودعا الأمين العام للرابطة أصحاب القرار في العالم إلى التوجه نحو دعم برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتشجيع الزراعة، وتكوين الفلاحين لإنتاج فلاحية قادرة على تغذية الشعوب.

من جانبها، كشفت فلورنس رول، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"، أن كوكب الأرض يقطنه 7 مليار شخص في العالم، منهم 53 مليون شخص يعانون من سوء التغذية رغم الجهود المبذولة، داعية البرلمانين إلى تفعيل الشراكة على مستوى الدول التي ينتمون إليها من أجل القدرة على محاربة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

بنشماش: الشبكة المغربية للأمن الغذائي محطة أساسية لتجسيد القيام بمسؤولياتنا

2M.ma



نظم مجلس المستشارين، صباح اليوم الأربعاء أشغال الاجتماع الأول للشبكة المغربية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، من طرف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، برئاسة رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش.

وفي كلمة له بالمناسبة قال حكيم بنشماش " هذه مناسبة للتعبير عن ارتياحنا الكبير لما حققناه سويا خلال السنوات الأخيرة من خلال سعيينا المشترك الى الاضطلاع بأدوارنا كبرلمانيين في طرح ومعالجة القضايا التي تعيشها شعوب افريقيا والعالم العربي، في ظل ما تجتازه المنطقتان من تحولات عميقة ومتسارعة وتحديات متنامية، إن على المستويات السياسية والأمنية أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

". وقال " إن هذه المناسبة تعتبر محطة أساسية لتجسيد القيام بمسؤولياتنا أمام العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخاصة ما يرتبط بالتغيرات المناخية وخصوصا في دول الجنوب ولا سيما في إفريقيا والعالم العربي." وتابع رئيس الغرفة الثانية بالبرلمان، " وعلى مستوى

المنطقتين الإفريقية والعربية، فلا زالت نفس التقارير، وآخرها التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية الذي أصدره كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، تدق ناقوس الخطر لما تعيشه المنطقتان من مستويات رهيبية في انعدام الأمن الغذائي، ولا شك أن الندوة الدولية حول البرلمانات ورهانات الامن الغذائي التي سنفثها غدا ستقدم لنا صورة أوضح وتقارير وأرقام أدق في هذا المجال، سنكون بلا شك ملزمين بالتعامل معها بالكثير من الحزم والعزم المشتركين."

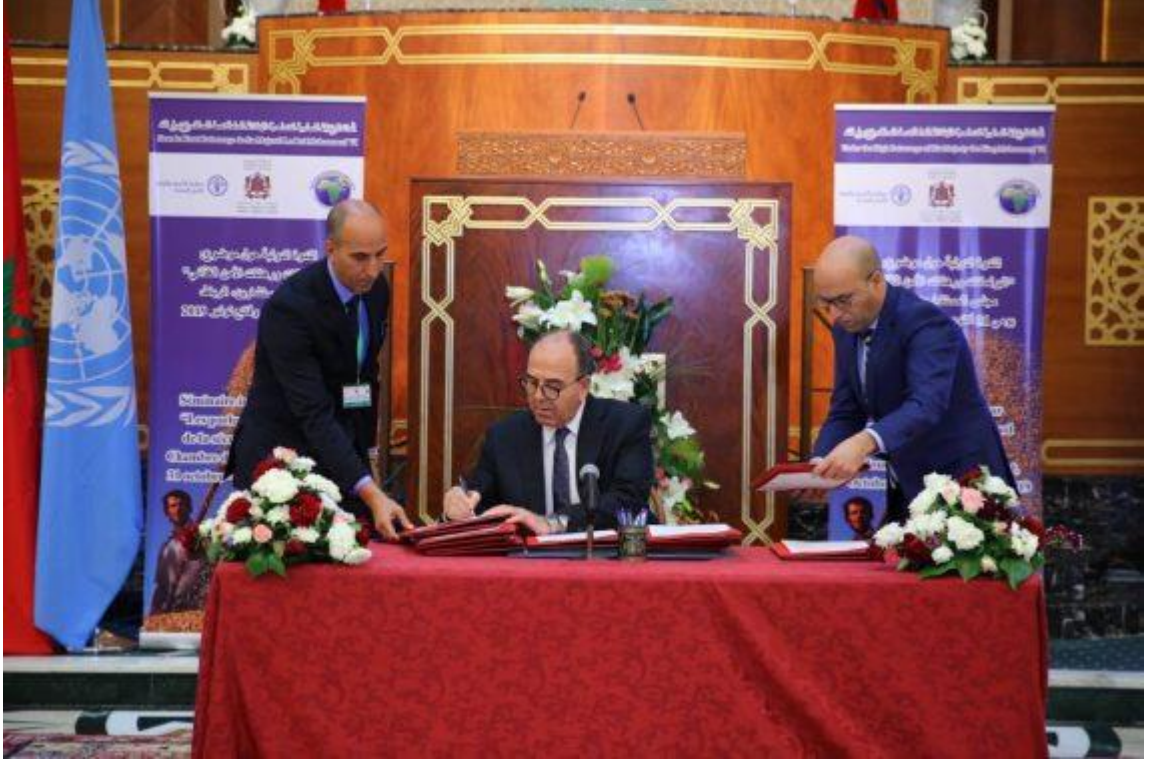
وأردف " خلال الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، أعبر عن اعتزازي العميق في تلك اللحظة التي الحثمت وبالإجماع إسناد مهمة ترؤس هذه الشبكة لمجلس المستشارين بالمملكة المغربية، ولكنها كانت أيضا لحظة أحسست فيها بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقنا من أجل تجسيد ذلك الطموح الجماعي في استدراك غيابنا، مؤسساتيا، كبرلمانيين أفارقة وعرب، عن الدينامية البرلمانية العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي، وخصوصا غيابنا عن القمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية التي انعقدت بمدريد في 29-30 أكتوبر 2018."

وزاد بنشماش " وأقدر أن إعطاء الانطلاقة الرسمية لشبكتنا البرلمانية للأمن الغذائي اليوم، هي محطة أساسية لتجسيد دور رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي في تقوية روابط التعاون بين بلدان المنطقة، وفي أداء أدوار أكثر فاعلية وتأثيرا في مضمار الجهود الدولية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة."

بن شماش يشرف على تأسيس المنتدى الإفريقي الأمريكي لاتيني

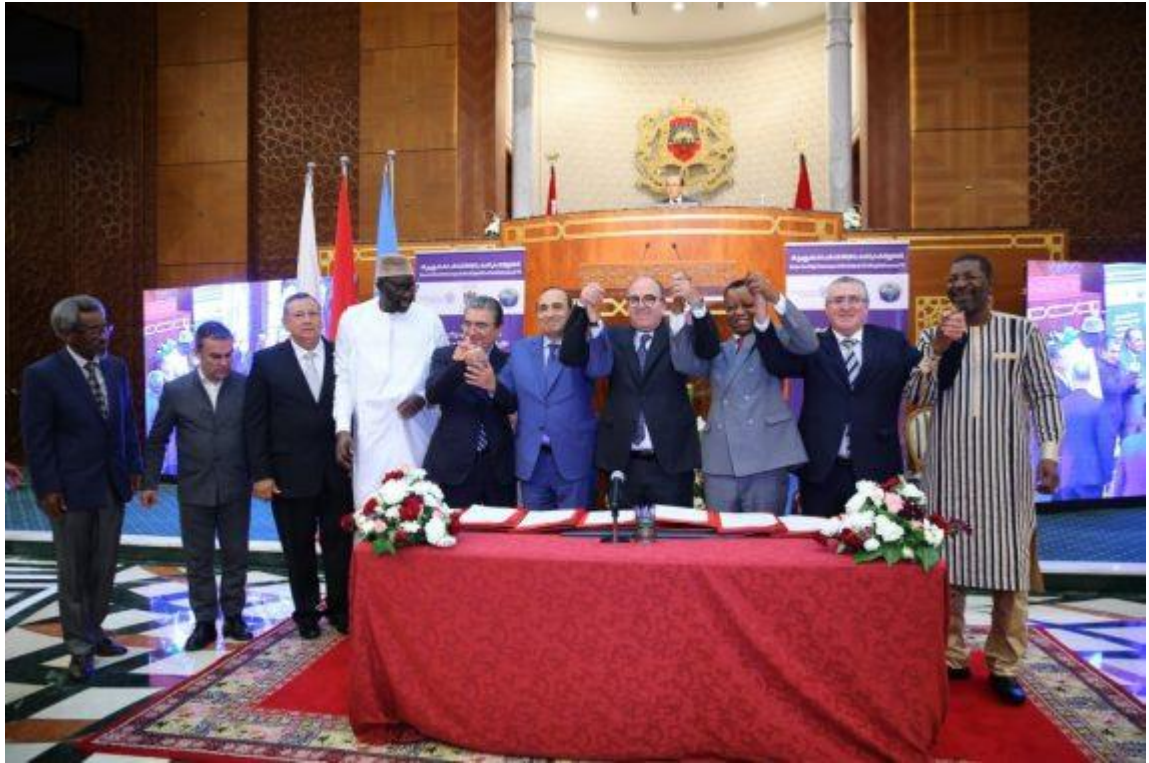


أشرف رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش على وضع رؤساء عدد من البرلمانات العربية والإفريقية والأمريكو لاتينية أسس المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي لاتيني "أفرولاك"، وذلك يوم الجمعة، تدشيناً للربط بين القارتين الإفريقية واللاتينية. واعتبر بن شماش في كلمة الإعلان عن ميلاد المنتدى أن هذا الإطار سيشكل فضاء لترسيخ مؤسسات الحوار وبرامج التعاون جنوب-جنوب، والترافع المشترك الكفيل بالتخفيف من الآثار السلبية لعدم الاندماج على كافة الأصعدة، مضيفاً أن تأسيس هذا المنتدى جاء ثمرة لأربع سنوات من العمل المتواصل والمشاورات والنقاشات، مع مسؤولي مختلف الهيئات البرلمانية على امتداد القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية والعالم العربي.



وأكد رئيس الغرفة الثانية أن هذا الإطار لن يكون بديلا عن المنظمات الدولية والقارية القائمة، بل معززا للعمل والمبادرات التي يقوم بها البرلمانيون عبر العالم لمواجهة التحديات المشتركة المطروحة.

وحدد رئيس الغرفة الثانية مهام المنتدى في خلق فضاء للحوار التفاعلي البناء وأرضية لتتلاقى العمل البرلماني، في أفق تيسير الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب- جنوب، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا، في قضايا السلم والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والعدالة المناخية والحكمة الديمقراطية العالمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ووقع على تأسيس هذا المنتدى إضافة لرئيس مجلس المستشارين، كل من ورئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، ورؤساء هيئات ومنظمات برلمانية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.



رهانات الأمن الغذائي موضوع ندوة دولية في مجلس المستشارين



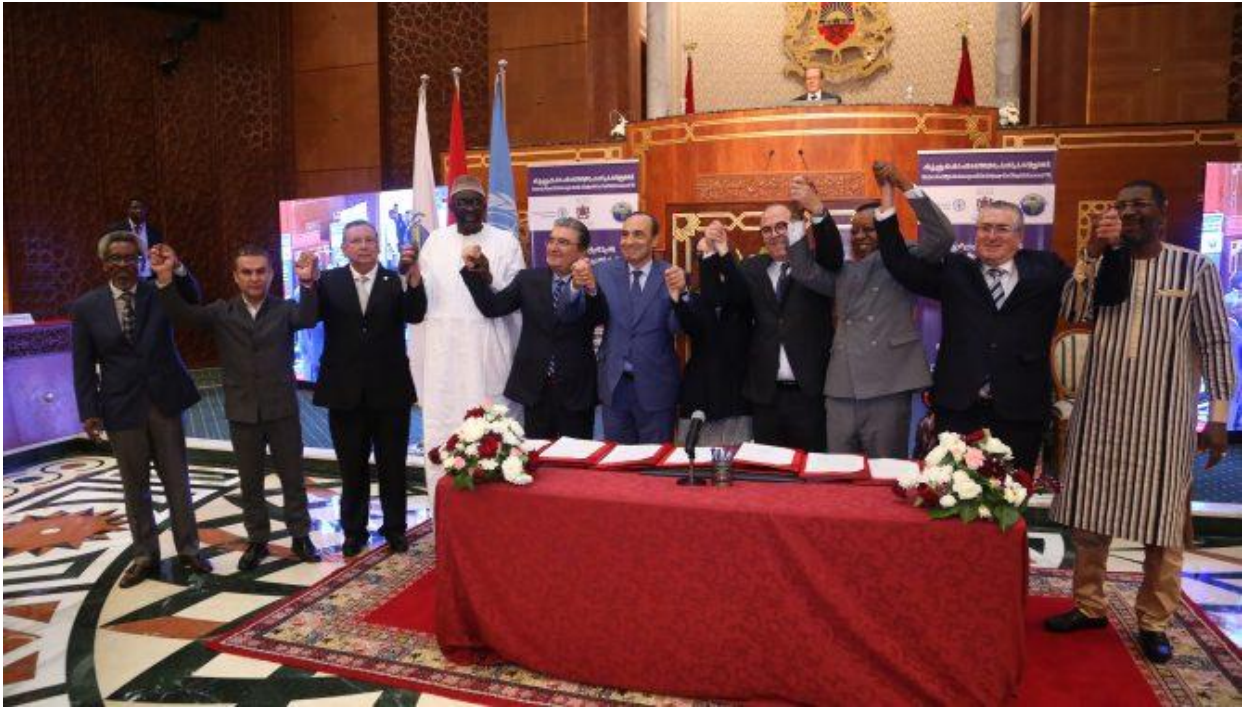
انطلقت، أشغال الاجتماع الأول للشبكة المغربية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، برئاسة رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش اليوم الأربعاء، بمقر مجلس المستشارين والذي تنظمه رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

وأبرز رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش، أن هذا الاجتماع مناسبة للتعبير عن "ارتياحنا الكبير لما حققناه سويا خلال السنوات الأخيرة من خلال سعينا المشترك إلى الاضطلاع بأدوارنا كبرلمانيين في طرح ومعالجة القضايا التي تعيشها شعوب إفريقيا والعالم العربي، في ظل ما تجتازه المنطقتان من تحولات عميقة ومتسارعة وتحديات متنامية، إن على المستويات السياسية والأمنية أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."

وأضاف بنشماش، أن "هذه المناسبة تعتبر محطة أساسية لتجسيد القيام بمسؤولياتنا أمام العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخاصة ما يرتبط بالتغيرات المناخية وخصوصا في دول الجنوب ولاسيما في إفريقيا والعالم العربي."

وتأتي هذه المبادرة في إطار تفعيل مخرجات وتوصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا المرتبط منها بمسعى المساهمة في الجهود العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإعلان بالرباط عن تأسيس المنتدى البرلماني الإفريقي اللاتيني



جرى، اليوم الجمعة، بمقر مجلس المستشارين، التوقيع على وثيقة الإعلان عن تأسيس البرلمان الإفريقي اللاتيني، وهو شبكة بين-جهوية مستقلة للبرلمانات الوطنية في القارتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية.

ويسعى هذا المنتدى الذي أعلن عن تأسيسه رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماش إلى أن يكون فضاء للحوار التفاعلي البناء وأرضية للتقائية العمل البرلماني في أفق تيسير الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب- جنوب. ويتطلع المنتدى، بحسب الميثاق التأسيسي- إلى أن يكون بمثابة آلية للترافع وإسماع صوت شعوب القارتين بشأن قضايا السلم والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والعدالة المناخية والحكمة الديمقراطية العالمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويهدف المنتدى إلى تحقيق تنمية الحوار البرلماني جنوب- جنوب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتنمية المشاركة البرلمانية في

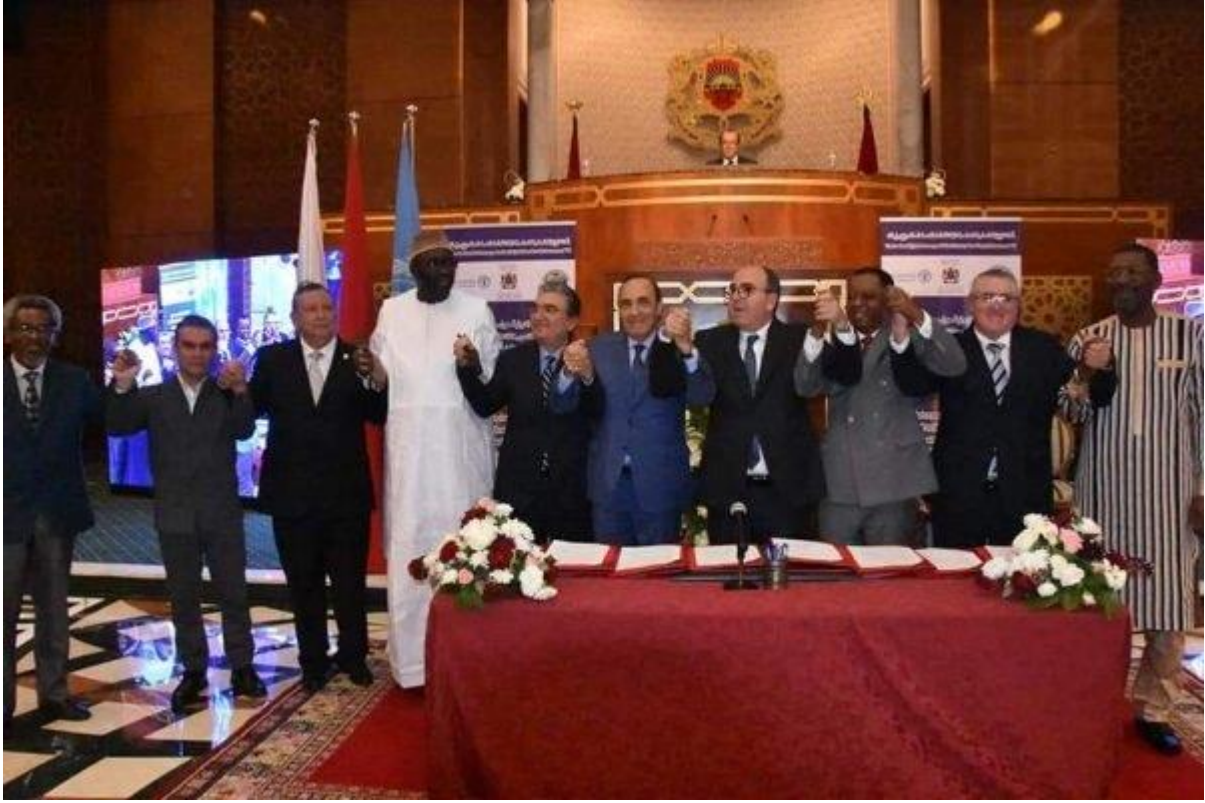
منظومة الأمم المتحدة، وتقاسم التجارب والخبرات وتعزيز التعاون جنوب جنوب.

ومن أهدافه أيضا، المساهمة في تقوية المسار الاندماجي الجهوي، وتطوير دور البرلمانات كسلط تشريعية في تعزيز الحكامة الديمقراطية وإعمال العدالة، إضافة إلى تعزيز ملاءمة التشريعات الوطنية والمساهمة في الجهود المعيارية الدولي ذي الصلة باختصاصات المؤسسة التشريعية.

ويروم هذا المنتدى كذلك، توحيد الآراء واقتراح تدابير تشريعية وتوصيات إلى قمة قادة الدول والمؤسسات والهيئات والمؤتمرات الحكومية بين القارتين في شأن مختلف المجالات، وأيضا تحقيق التضامن البرلماني القاري بين المؤسسات التشريعية الأعضاء. المنتدى تتكون جمعياته العامة من رؤساء ورئيسات المؤسسات البرلمانية المحددة بالمادة الأولى أو من يفوضونه النيابة عنهم، وتعد من حيث المبدأ اجتماعا سنويا واحدا على الأقل بالتناوب مرة في احد برلمانات إفريقيا ومرة في احد برلمانات أمريكا اللاتينية والكارايب.

في حين يتكون المكتب التنفيذي للمنتدى من 21 عضوا وفقا للتوزيع الجهوي والقاري التالي: - رئاسة برلمان عموم إفريقيا. - رئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي. - رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية. - رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي. - رئيس مجلس الشورى المغاربي - رئيس المجموعة الإفريقية لدى الاتحاد البرلماني الدولي. - رئاسة برلمان أمريكا اللاتينية. - رئيس برلمان الأنديز. - رئيس برلمان المركوسور. - رئيس برلمان أمريكا الوسطى. - رئيس منتدى الفوبريل. - رئيس المجموعة الجيوسياسية لدول أمريكا اللاتينية والكارايب لدى الاتحاد البرلماني الدولي. - رئيس برلمان الدولة المضيفة للمؤتمرات التنظيمية للمنتدى. - الرؤساء السابقون للمنتدى، حيث يعتبر رؤساء المنتدى عند نهاية ولايتهم أعضاء بالمكتب التنفيذي للمنتدى في مؤتمراته اللاحقة.

في دلالات الإعلان عن تأسيس المنتدى البرلماني "أفرولاك" بمجلس المستشارين



جرى يوم الجمعة الماضي، بمقر مجلس المستشارين، التوقيع على وثيقة الإعلان عن تأسيس المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب "أفرولاك"، حيث تم التقاط صورة تاريخية جمعت رئيسي مجلسي النواب لحبيب المالكي وحكيم بن شماش، يدا في يد مع رؤساء كل الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب، وهي لحظة ستظل دون شك في الذاكرة الجماعية لبرلماني ودبلوماسي المغرب، وتستحق الوقوف عندها وتحليل رمزيتها.



وتعتبر هذه المبادرة غير مسبوقة في تاريخ الدبلوماسية البرلمانية المغربية، ولها قراءات متعددة على الواجهتين الإفريقية والأمريكو لاتينية، لأن المحطات التاريخية للتعاون والشراكة بين منطقتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية وخصوصا قمم قادة ورؤساء الدول طبعها الغياب شبه الكلي للمواكبة البرلمانية لشعوب المنطقتين.



وأكد بن شماش أمام برلماني المنطقتين وأمام أزيد من 120 برلمانيا أمريكولاتينيا أنه كمسؤول برلماني مغربي لديه الشجاعة الفكرية اليوم ليعترف ويقر أن منتخبي وبرلمانيي المغرب أيضا تأخروا في استدراك غيابهم عن التجمعات البرلمانية الوطنية و الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية، لكن ولحسن الحظ وفي سنوات قليلة لا تتعدى الثلاث أو أربع سنوات، وفي مدة قليلة راكم البرلمان المغربي علاقات قوية وممتينة مع نظرائه الأمريكيين وأرسى حوارا متميزا بدأت ثماره ونتائجه تتجلى اليوم، بل الأكثر من ذلك، أضاف بن شماش، أن البرلمان المغربي نجح في الربط بين قارتين و برلمانيي المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية.



وسيظل توقيع الإعلان عن ولادة المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب لحظة راسخة في الذاكرة الجماعية لبرلماني ودبلوماسي المغرب، كما أن الاهتمام والأولوية التي أولاها مجلس المستشارين لمنطقة أمريكا اللاتينية تأسست على خلفية الرغبة في إرساء حوار برلماني متين، والرغبة في استثمار القيم والقواسم المشتركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة، وقبل كل شيء الرغبة في هزم كل ما عرقل بناء شراكة استراتيجية بين المنطقتين سواء المرتبط منها بالبعد الجغرافي، أو بالاعتبارات الإيديولوجية.

بنشماش: أعداد الجوع بإفريقيا مقلق.. واستشعرنا خطورة الأمر (فيديو)



قال حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، ورئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا، إن المشرعين على مستوى رابطة مجالس الغرف الثانية في إفريقيا والعالم العربي استشعروا خطورة الأرقام التي تبع على القلق لأعداد الجوع بأفريقيا.

وأضاف بنشماش في تصريح لجريدة "العَمَقُ" على هامش أشغال الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، أن "اليوم سنطلق أولى جلسات الشبكة البرلمانية وذلك من أجل أن تحتل القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي مكان الصدارة في الأجندة التشريعية والأجندة السياسية لدول وحكومات إفريقيا والعالم العربي".

واعتبر رئيس مجلس المستشارين أن "إحدى أقوى اللحظات في هذه الندوة الدولية التي تنعقد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد

السادس هو حضور وازن لشخصيات دولية ورؤساء المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية وإفريقيا".

وحول أسباب اختيار هذا الموضوع، أبرز بنشماش، أنه "قبل أسابيع صدر تقرير دولي عن حالة الغذاء في العالم لسنة 2019 تقرير يتضمن أرقام تبعث عن القلق الشديد"، مشيرا إلى أنه اليوم هناك 821 مليون شخص في العالم يعاني من سوء التغذية، أغلبهم موجودون على مستوى القارة الإفريقية وفي آسيا. وشدد على أن "هذه الأرقام في إفريقيا تبعث على قلق شديد ومرشحة لكي تتفاقم وتزداد في المستقبل القريب لعدة اعتبارات أهمها تغيرات المناخ خصوصا الجفاف والتصحر وهذا ما يزيد من أعداد الجوع في العالم ويزيد من انتشار مساحات انعدام الأمن الغذائي".

وأدرف المتحدث ذاته، أن "إفريقيا والعالم العربي ليسوا بمنأى عن هذه الحالة مما يطرح شكوك قوية حول قدرة الدول على الوفاء بالالتزامات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة خصوصا الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع في أفق 2030".

رئيس برلمان سيدياو: الأفارقة مثل متسول يجلس على كومة من الذهب



قال رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو"، مصطفى سيبي لو، إنه حان الوقت للقضاء على تلك الأفكار المسبقة حول إفريقيا من قبيل أنها لقارة فقيرة"، مضيفاً أن "الأفارقة مثل متسول يجلس على كومة من الذهب". وأضاف سيبي لو خلال كلمته في أشغال الندوة الدولية حول موضوع "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي"، المنظمة بمجلس المستشارين، اليوم الخميس، أن إفريقيا بحاجة إلى مزيد من التقنية والإبداع، مشدداً على أنه "لمواجهة تحدي الأمن الغذائي في أفريقيا من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، وهي النزاعات وتهديدات المناخ".

وبحسب رئيس برلمان "سيدياو"، فإن الوضع الغذائي بالقارة الإفريقية يكشف نوعاً من التناقض، حيث أنه بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتميز بها القارة إلا أن شعوبها لا تزال تواجه الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وتشير التوقعات إلى أن

المواطنين قد يتعرضون لخطر الجوع أكثر في السنوات القادمة. وأردف سيسي لو، أن الكاتب الملتزم، والصديق العظيم لأفريقيا "جان زغلر" على حق عندما قال بأن "الطفل الذي يموت من الجوع هو طفل يُقتل"، مضيفاً في هذا السياق أن على البرلمانين أن يكونوا دائماً في خدمة الشعب، وأن يعملوا على ضمان رفاههم الاجتماعي وسلامتهم.

وشدد على ضرورة العمل على تشجيع الاستثمارات ودعم وضمان استدامة ووفرة وجودة إنتاج الغذاء، ومواجهة النقص الخطير في إنتاج الأغذية وتكثيف معدل الزيادة في إنتاج الأغذية مع النمو السكاني في العالم، وإزالة العقبات أمام النمو المرغوب في إنتاج الأغذية، خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ والجفاف.

“الفاو”: نتمنى ترجمة توصيات ندوة الأمن الغذائي بالمغرب لأفعال (فيديو)



قال أيمن عمر علي، وهو مسؤول بالمكتب الإقليمي لمنظمة “الفاو” بالقاهرة، إن ندوة “البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي” التي يحتضنها مجلس المستشارين المغربي، خطوة عملية لمحاولة لعب دور أكبر للبرلمانيين في موضوع الأمن الغذائي.

وأضاف عمر علي، في حديث مع جريدة “العمق”، “نتمنى أن تنتقل توصيات هذه الندوة من خانة التوصيات إلى الأفعال”، مضيفاً أنه “في العالم هناك تجارب كبيرة لأدوار يقوم بها البرلمانيين في تحقيق الأمن الغذائي بأمريكا وإفريقيا، دور كبير خاصة في مسألة سن السياسات ومراقبتها والعمل على تحسين نظم الحوكمة في هذه الدول”.

وزاد قائلاً: “نحن ننظر إلى مخرجات هذه الندوة بصورة ايجابية جدا ونتمنى أن يتحقق على أرض الواقع كل ما تخرج به من توصيات”، مشيراً إلى أن “قضايا

الأمن الغذائي والتغذية من القضايا المهمة خاصة مع الازدياد المضطرد في أعداد الذين يعانون من سوء التغذية حيث بلغ العدد 820 مليون شخص في السنة الماضية". ولذلك وانطلاقاً من مسؤوليتها ومهامها، يضيف المسؤول ذاته، "تقوم منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة بمساعدة أو تقديم الدعم الفني للشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي"، موضحاً أن "هذه الندوة هي عبارة عن حوار مفتوح مع البرلمانيين والبرلمانيات لتناول بعض القضايا المؤثرة في الأمن الغذائي".

كما ستغطي الندوة، بحسب المصدر ذاته، "موضوعات حول أثر التغيرات المناخية في التغذية والأمن الغذائي كما تتناول أيضاً تأثير على وضع الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي"، مشيراً إلى أن الندوة ستناقش "موضوع حيازات الأراضي وحوكمة هذه الحيازات وموضوعات أخرى".

وأشاد المسؤول بـ"الفاو" باستضافة مجلس المستشارين لهذه الندوة، حيث قال إن المجلس "عودنا دائماً وكان سابقاً لاحتضان مثل هذه الفعاليات ونحن في منظمة الفاو على استعداد كامل لتقديم العون المادي والفني واللوجستي لهذه الشبكة تقوم بدورها".

مجلس المستشارين يجمع برلمانات العالم



استطاع مجلس المستشارين في سابقة أولى من نوعها في تاريخ البرلمان المغربي، وفي ظرف أقل من ثلاثة أسابيع جمع برلمانات العالم بمناسبة حدثين هامين ونوعيين يستحقان الكثير من التداول والتحليل في دلالاتهما الرمزية سياسيا ودبلوماسية.

الحدثان أو التظاهرتان تستحقان هذه الاهتمام والتداول لانهما بالفعل يجسدان فعلا دبلوماسية لن يكون من المبالغة ان لم نقل من الانصاف والامانة وصفه بغير المسبوق، سواء على مستوى الكيف ونوعية النقاش وراهنية القضايا التي تم طرحها، او على مستوى الكم ورمزية حضور ممثلي برلمانات كل جهات العالم، تكريسا للدور الريادي الذي أصبحت تلعبه بلادنا سواء في القضايا ذات الطابع الجهوي والإقليمي او في دعم واطلاق مبادرات تركز موقعها المتقدم في تعزيز التعاون جنوب-جنوب كاختيار استراتيجي في سياستها الخارجية. فالحدث الأول يتعلق باحتضان مجلس المستشارين للدورة الخريفية 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمدينة مراكش في الفترة الممادة من 04 الى 06 أكتوبر 2019، وهي أول مرة تجتمع فيها هذه المنظمة البرلمانية الدولية الوازنة، خارج فضاءها الجغرافي، وكانت مناسبة استعرض

خلالها رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، التجربة المغربية الرائدة في مجال التصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب، مبرزاً الثقة التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال من قبل شركائها على مستوى ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وتكفي الإشارة الى أن هذا اللقاء عرف حضوراً لأزيد من 57 دولة، تداول ممثلوها طيلة يومين في قصر-المؤتمرات بمدينة النخيل في قضايا تهمة التعاون الأمني وقضايا الهجرة والإرهاب، وتوج هذا الحدث بمخرجات اجمع كل المشاركين على أهميتها وملحاحيتها، وعرفت نجاحاً نوعياً في التنظيم أكده رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كلمته التي أشاد فيها باسم كل مكونات المنظمة والمشاركات والمشاركين بالنجاح الذي عرفته هذه الدورة على جميع المستويات.

أما الحدث الثاني، فتمثل في تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها حكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"، لندوة دولية حول موضوع "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي" بالرباط، حظيت بشرف الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتجسدت أهمية هذا الحدث في كونه، ناقش موضوعاً يحتل مكانة متقدمة ضمن انشغالات دول الجنوب، واحدى الرهانات الكبرى التي تؤرق المنتظم الدولي وتمس شرائح وفئات واسعة من ساكنة العالم اليوم، الا وهي القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر كواحدة من اهم تحديات أجندة اهداف التنمية المستدامة 2030.

وتكمن أهمية ورمزية هذه الندوة، الى جانب ملحاحية واستعجالية هذه المواضيع التي تناولتها، في نوعية الحضور والمشاركين، حيث ولأول مرة بالبرلمان المغربي، بل ويمكن الجزم انه حتى في تاريخ برلمانات العالم، التأم رؤساء الاتحادات والمنظمات الإقليمية والقارية بإفريقيا والعالم العربي (البرلمان الإفريقي، الاتحاد البرلماني الإفريقي، الجمعية البرلمانية للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "سيداو") مع نظرائهم رؤساء الاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكارييب، وكل هذا بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تميز هذا الحدث، بثلاث لحظات كبرى بقدر ما تعد تشريفا وتقديرا كبيرا للدور الذي لعبه مجلس المستشارين خلال السنوات الأخيرة، فهو دون شك سي طرح مهام ثقيلة ونوعية وتاريخية مادام الأمر هنا هو ثقة أسندت للمغرب في قضايا حيوية بل ومصيرية.

فالمحطة الأولى تمثلت في الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بأفريقيا والعالم العربي والذي توج بهيكله الشبكة التي أسندت رئاستها الى رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، وهي الشبكة الأولى من نوعها بالمنطقتين بعدما كانتا غائبتين عن المجهود البرلماني العالمي ذي الصلة، وهو الغياب الذي تكرر في القمة الأولى للشبكات البرلمانية للأمن الغذائي التي انعقدت في مدريد شهر أكتوبر 2018، وهو غياب كان يحز في النفس بل ويسبب للمؤسسات البرلمانية لأكثر المناطق تأثرا والأكثر معنية بقضايا الامن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع.

والمحطة الثانية تمثلت في الندوة الدولية حول موضوع يستأثر باهتمامات برلمانات دول الجنوب عموما، "الامن الغذائي" وما تم استعراضه من ارقام وخلاصات رهيبة ومخيفة تدق ناقوس الخطر حول تزايد عدد الجياع بالعالم وخصوصا في محيطنا الإقليمي، وما يفرضه من تحديات وادوار على الفاعلين الحكوميين البرلمانيين والمدنيين، وهو ما عكسته وثيقة "إعلان الرباط" التي توجت اشغال الندوة.

والتظاهرة الثالثة، والتي يمكن اعتبارها الأبرز والأكثر رمزية، هي في اعتقادنا لم تكن ثمرة او من بين مخرجات هذه الندوة فقط، بل نتاج عمل امتد لسنوات فاقت الثلاث، مع ما كانت تفرضه الدبلوماسية الملكية المباشرة والمقادمة لإفريقيا من مواكبة برلمانية، وما اقتضته صعوبة ورمزية اختراق مجلس المستشارين لمنطقة ظل البرلمان المغربي شبه غائب عن معالمها الكبرى، بل وظلت منطقة شكلت منصة لأعداء الوحدة الترابية لبلادنا، الا وهي منطقة أمريكا اللاتينية والكرايب.

وتكفي الإشارة الى انه الى حدود أكتوبر 2015، كان البرلمان المغربي عضوا ملاحظا فقط بالفوبريل الذي يضم 06 دول بأمريكا الوسطى، ليصبح في ظرف أربع سنوات عضوا ملاحظا دائما بل وشريكا متقدما في كل الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بالمنطقة.

ومن هنا فان تلك الصورة التي جمعت رئيسي. مجلسي. البرلمان المغربي برؤساء كل، نعم كل، الاتحادات الجهوية والقارية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب من

أجل الإعلان عن تأسيس منتدى برلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرييب، ستظل راسخة في الذاكرة الجماعية لبرلماني ودبلوماسي المغرب، ولاشك انها ستشكل تأسيسا لفضاء للحوار البرلماني، وإطارا للعمل المشترك، وآلية للتفاعل لمصلحة قضايا شعوب المنطقتين في مختلف المحافل البرلمانية الدولية. وهو المنتدى الذي جاء ثمرة لأربع سنوات من العمل على مختلف الواجهات، والذي من شأن هذه الولادة أن تشكل إطارا لبرلمانات المنطقتين لإسماع صوت شعوبها في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والحكمة الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، في ظل عالم غير متوازن، وشديد التعقيدات والقسوة لشعوب بلدان الجنوب.

دلالات تأسيس المنتدى البرلماني "أفرولاك"



بنشماش أكد أن برلمانيي المغرب تأخروا عن الحضور في التجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية

جرى، يوم الجمعة الماضي، بمقر مجلس المستشارين، التوقيع على وثيقة الإعلان عن تأسيس المنتدى البرلماني لبلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب "أفرولاك"، وتناقلت العديد من المواقع والصفحات تلك الصورة التاريخية التي جمعت رئيسي. مجلسي. النواب المغربي، حبيب المالكي وحكيم بن شماش، يدا في يد مع رؤساء كل، نعم كل، الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب، وهي لحظة وإن كانت ستظل دون شك في الذاكرة الجماعية لبرلمانيي ودبلوماسية المغرب، فإنها تستحق الوقوف عندها وتحليل رمزيتها، ولأجل ذلك نعتقد بضرورة وضعها في سياقاتها التاريخية والراهنة.

مبادرة غير مسبوقة

فالجزم بكون هذه اللحظة وهذه المبادرة غير مسبوقة في تاريخ الدبلوماسية البرلمانية المغربية، لا يعفينا من واجب التحلي بالقراءة الموضوعية في حضور وعمل المنظومة الدبلوماسية الوطنية ككل على الواجهتين الإفريقية والأمريكو

لاتينية. وكما يعلم الجميع، فالمحطات التاريخية للتعاون والشراكة بين منطقتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخصوصا قمم قادة ورؤساء الدول طبعها الغياب شبه الكلي للمواكبة البرلمانية لممثلي شعوب المنطقتين.

فالقمة الأولى لقادة ورؤساء الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية ASA انعقدت في دجنبر 2006 بالعاصمة النيجيرية أبوجا، بمبادرة نيجيرية - برازيلية، وتميزت القمة الأولى بمشاركة مغربية وازنة جسدها مضامين الرسالة الملكية الموجهة للقادة ورؤساء الدول المشاركة.

لكن ثلاث سنوات بعد ذلك، عرفت القمة منحى آخر بعد "استيلاء" ليبيا معمر القذافي، وفنزويلا شافيز، على مجريات التحضير وعقد القمة الثانية، حيث استضافت فنزويلا القمة الثانية في شتنبر 2009، لتجعل منها محطة لتكريس منطق "التعاون" القائم على الاعتبارات الإيديولوجية الضيقة، وفضاء بهدف واحد هو مهاجمة "الأعداء" الإيديولوجيين.

الوفد المغربي ترأسه وزير الدولة آنذاك، محمد اليازغي، حيث هدد بالانسحاب من القمة بدعم من مجموعة من الدول الإفريقية وطالب بلقاء مع الرئاسة الفنزويلية التي اضطرت الى سحب ما يسمى بعلم الجمهورية الوهمية، وإغلاق معرض خاص بها على هامش افتتاح القمة، ما دفع الرئيس الجزائري الى الامتناع عن إلقاء كلمته.

جدير بالذكر أن 2009، تزامنت مع إغلاق المغرب لسفارته بكاراكاس عاصمة فنزويلا في يناير 2009 ونقلها الى سانتو دومينغو عاصمة جمهورية الدومنيكان. كما تم إقرار ليبيا بلدا مضيفا للقمة الثالثة سنة 2011، وهي القمة التي لم تنعقد ابدا نظرا للأوضاع والمتغيرات التي عاشتها ليبيا.

القمة الثالثة، انعقدت بمدينة مالابو، بجمهورية غينيا الاستوائية، وتميزت بعودة البرازيل لتزعم المبادرة، حيث كانت كلمة الرئيسة السابقة ديلما روسيف الخطاب الأبرز بالدورة، الى جانب رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي آنذاك دلاميني زوما.

خلال تلك القمة، تمكن المغرب من الظفر بالرئاسة المشتركة مع فنزويلا، لمجموعة العمل المتعلقة بالتجارة والاستثمار والسياحة. في سنة 2016، تم الاتفاق على عقد القمة الرابعة لقادة دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية بعاصمة الإكوادور، ليتم الاتفاق على تأجيلها الى 2017، وفي غياب أي وثائق أو تصريحات رسمية، لم نستطع رسم الأدوار التي تلعبها المملكة المغربية في دينامية هذه القمة الجديدة المفترضة، خاصة بعد العودة المؤسسية إلى

أحضان الاتحاد الإفريقي والسياسة الريادية التي تلعبها بلادنا في إرساء علاقات دولية جديدة قائمة على قاعدة التعاون جنوب-جنوب. لكن ومن خلال البلاغ المشترك الذي صدر عقب لقاء وزير الخارجية والتعاون آنذاك، صلاح الدين مزوار، بنظيره بالجمهورية الفدرالية للبرازيل، ماورو فييرا، في مارس من 2016، يتبين أنه كان هناك توجه أو محاولة لحضور ممثلي الجمهورية الوهمية للقمة الرابعة، وهو ما تعكسه النقطة 22 من ذات البلاغ: -المغرب والبرازيل - وبصفته منسقا عن أمريكا الجنوبية للقمة الافريقية - الأمريكيو جنوبية - شددنا على ضرورة الحفاظ على الشكل الأولي لآلية التعاون والحوار بين الدول، وفقا للمبدأ الأصلي المعتمد بقمة أبوجا التأسيسية (والذي ينص على ضرورة السيادة والعضوية الكاملة للدول الأعضاء بالقمة في هيئة الأمم المتحدة).

جهود ملكية

كما سبقت الإشارة فإن تلك الدينامية بأهميتها وسياقاتها التاريخية وحتى انزلاقاتها في محطات أخرى، "رافقها" غياب شبه كلي للمواكبة البرلمانية للمؤسسات التمثيلية بالمنطقتين وضمنها المؤسسة البرلمانية المغربية. فعلى مستوى القارة الإفريقية ورغم العديد من المبادرات وتبادل الزيارات ظل الحضور البرلماني المغربي، بتواز من انسحاب وغياب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية، وبعدها الاتحاد الافريقي، خافتا ودون مستوى التطلعات، باستثناء الدور الهام الذي طبع حضوره داخل أجهزة الاتحاد البرلماني الإفريقي. ومع ما فرضته الدبلوماسية الملكية المباشرة والمقدامة بإفريقيا من مواكبة برلمانية، وبعد العودة التاريخية لبلادنا إلى حضنها المؤسسي. بإفريقيا، تم ترسيم انضمام البرلمان المغربي إلى برلمان عموم إفريقيا، وتم توقيع اتفاقية شراكة مع برلمان المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا "سيداو"، وقام مجلس المستشارين بمبادرات برلمانية إفريقية نوعية، وخصوصا اللقاء التشاوري البرلماني الإفريقي بمناسبة كوب 22 بمراكش، ورئاسة حكيم بن شماش لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، والعديد من المبادرات المتميزة التي قام بها البرلمان المغربي بمجلسيه داخل القارة الإفريقية.

أما منطقة أمريكا اللاتينية والكارييب، فقد شكلت لعقود متواصلة، إحدى نقط ضعف الدبلوماسية البرلمانية والمغربية بشكل عام.

فمعلوم أن أغلب الاعترافات بالجمهورية الوهمية بأمريكا اللاتينية كان خلال سنوات الثمانينات، أي في أوج المد اليساري الراديكالي بالمنطقة، وفي عز التحولات والتقلبات السياسية التي فرضتها مخلفات الحرب الباردة، والذي قابله جو من الانحسار والتدافع السياسي الحاد ببلادنا. لكن الأکید أن الدينامية والانفراج السياسي والحقوقى والمصالحة السياسية الوطنية، التي ميزت مسار الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات ببلادنا، وخصوصا الزيارة الملكية لبعض بلدان أمريكا اللاتينية سنة 2004، كلها عوامل غيرت منظور وعلاقة المغرب بمنطقة أمريكا اللاتينية والكارايب، إذ قامت مجموعة من الدول اللاتينية بسحب اعترافها بالجمهورية الوهمية، لكن ومع ذلك فقد ظلت برلمانات العديد من هذه البلدان فضاء لترويج ودعم الأطروحة الانفصالية.

الدبلوماسية البرلمانية

هذه المعطيات والمتغيرات فرضت على البرلمان المغربي لعب أدواره فاعلا موازيا أساسيا من خلال دبلوماسية برلمانية طموحة تسعى إلى ترسيخ علاقات سياسية بناءة وتعزيز التقارب مع ممثلي شعوب هذه المنطقة ومؤسساتها التمثيلية.

وهكذا وقع البرلمان المغربي اتفاقية إطار للتعاون مع منتدى رؤساء برلمانات أمريكا الوسطى والكارايبى (فوبريل) في أكتوبر 2014، ثم اتفاقية انضمامه كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى في يونيو 2015، ومذكرة انضمام بصفة عضو ملاحظ دائم وشريك متقدم لدى البرلمان "الأنديني"، ليتوج هذا المسار بتوقيع اتفاقية انضمام البرلمان المغربي كعضو ملاحظ لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبى (برلاتينو)، كأقدم وأهم تجمع برلماني بالمنطقة ككل. لهذه الاعتبارات وكما قلنا في البداية، فإن توقيع الإعلان عن ولادة المنتدى البرلماني لبلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية والكارايبى، سيظل دون شك لحظة راسخة في الذاكرة الجماعية لبرلماني ودبلوماسية المغرب، وكما سبق لرئيس مجلس المستشارين أن أكد في زيارة عمل لإحدى دول أمريكا الجنوبية، حيث قال، إن تلك الزيارة رسخت لديه قناعات كبيرة مرتبطة بمدى فضاة وشساعة ما تم تضييعه من فرص للتعاون بين المنطقتين الإفريقية والأمريكولاتينية، جراء حسابات واعتبارات إديولوجية ضيقة، مؤكدا أن الاهتمام والأولوية التي أولها مجلس المستشارين لمنطقة أمريكا اللاتينية تأسست على خلفية الرغبة في إرساء

حوار برلماني متين، والرغبة في استثمار القيم والقواسم المشتركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة، وقبل كل شيء الرغبة في هزم كل ما عرقل بناء شراكة استراتيجية بين المنطقتين، سواء المرتبط منها بالبعد الجغرافي، أو بالاعتبارات الإيديولوجية.

وأكد بن شماش أمام برلماني المنطقتين وامام أزيد من 120 برلمانيا أمريكيولاتينيين أنه لديه الشجاعة الفكرية اليوم ليعترف ويقر أن منتخبي وبرلماني المغرب أيضا تأخروا في استدراك غيابهم عن التجمعات البرلمانية الوطنية و الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية، لكن ولحسن الحظ وفي سنوات قليلة ربما لا تتعدى الثلاث أو أربع سنوات، وفي مدة قليلة راكم البرلمان المغربي علاقات قوية ومتينة مع نظرائه الأمريكيولاتينيين، وأرسى حوارا متميزا بدأت ثماره ونتائجه تنضج اليوم.

بل والأكثر من ذلك، أضاف بن شماش، فإن البرلمان المغربي نجح في الربط بين قارتين وبرلماني المنطقتين الإفريقية والأمريكيولاتينية.

مجلس المستشارين يجمع برلمانات العالم



www.alaoual.com



استطاع مجلس المستشارين في سابقة أولى من نوعها في تاريخ البرلمان المغربي، وفي ظرف أقل من ثلاثة أسابيع جمع برلمانات العالم بمناسبة حدثين هامين ونوعيين يستحقان الكثير من التداول والتحليل في دلالاتهما الرمزية سياسيا ودبلوماسية.

الحدثان أو التظاهرتان تستحقان هذا الاهتمام والتداول لانهما بالفعل يجسدان فعلا دبلوماسية لن يكون من المبالغة ان لم نقل من الانصاف والامانة وصفه بغير المسبوق، سواء على مستوى الكيف ونوعية النقاش وراهنية القضايا التي تم طرحها، او على مستوى الكم ورمزية حضور ممثلي برلمانات كل جهات العالم، تكريسا للدور الريادي الذي أصبحت تلعبه بلادنا سواء في القضايا ذات الطابع الجهوي والإقليمي او في دعم واطلاق مبادرات تكرر موقعها المتقدم في

تعزير التعاون جنوب-جنوب كاختيار استراتيجي في سياستها الخارجية. فالحدث الأول يتعلق باحتضان مجلس المستشارين للدورة الخريفية 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمدينة مراكش في الفترة الممادة من 04 الى 06 أكتوبر 2019، وهي أول مرة تجتمع فيها هذه المنظمة البرلمانية الدولية الوازنة، خارج فضاءها الجغرافي، وكانت مناسبة استعرض خلالها رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، التجربة المغربية الرائدة في مجال التصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب، مبرزاً الثقة التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال من قبل شركائها على مستوى ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وتكفي الإشارة الى أن هذا اللقاء عرف حضوراً لأزيد من 57 دولة، تداول ممثلوها طيلة يومين في قصر-المؤتمرات بمدينة النخيل في قضايا تهتم التعاون الأمني وقضايا الهجرة والإرهاب، وتوج هذا الحدث بمخرجات اجمع كل المشاركين على أهميتها وملحاحيتها، وعرفت نجاحاً نوعياً في التنظيم أكده رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كلمته التي أشاد فيها باسم كل مكونات المنظمة والمشاركات والمشاركين بالنجاح الذي عرفته هذه الدورة على جميع المستويات.

أما الحدث الثاني، فتمثل في تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها حكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"، لندوة دولية حول موضوع " البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي " بالرباط، حظيت برعاية الملك محمد السادس.

وتجسدت أهمية هذا الحدث في كونه، ناقش موضوعاً يحتل مكانة متقدمة ضمن انشغالات دول الجنوب، وإحدى الرهانات الكبرى التي تؤرق المنتظم الدولي وتمس شرائح وفئات واسعة من ساكنة العالم اليوم، الا وهي القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر كواحدة من اهم تحديات أجندة اهداف التنمية المستدامة 2030.

وتكمن أهمية ورمزية هذه الندوة، الى جانب ملحاحية واستعجالية هذه المواضيع التي تناولتها، في نوعية الحضور والمشاركين، حيث ولأول مرة بالبرلمان المغربي، بل ويمكن الجزم انه حتى في تاريخ برلمانات العالم، التأم

رؤساء الاتحادات والمنظمات الإقليمية والقارية بإفريقيا والعالم العربي (البرلمان الإفريقي، الاتحاد البرلماني الإفريقي، الجمعية البرلمانية للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا " سيداو ") مع نظرائهم رؤساء الاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايب، وكل هذا بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تميز هذا الحدث، بثلاث لحظات كبرى بقدر ما تعد تشريفا وتقديرا كبيرا للدور الذي لعبه مجلس المستشارين خلال السنوات الأخيرة، فهو دون شك سيطرح مهام ثقيلة ونوعية وتاريخية مادام الأمر هنا هو ثقة أسندت للمغرب في قضايا حيوية بل ومصيرية.

فالمحطة الأولى تمثلت في الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي والذي توج بهيكل الشبكة التي أسندت رئاستها الى رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، وهي الشبكة الأولى من نوعها بالمنطقتين بعدما كانتا غائبتين عن المجهود البرلماني العالمي ذي الصلة، وهو الغياب الذي تكرر في القمة الأولى للشبكات البرلمانية للأمن الغذائي التي انعقدت في مدريد شهر أكتوبر 2018، وهو غياب كان يحز في النفس بل ويسبب للمؤسسات البرلمانية لأكثر المناطق تأثرا والأكثر معنية بقضايا الامن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع.

والمحطة الثانية تمثلت في الندوة الدولية حول موضوع يستأثر باهتمامات برلمانات دول الجنوب عموما، "الامن الغذائي" وما تم استعراضه من ارقام وخلاصات رهيبه ومخيفة تدق ناقوس الخطر حول تزايد عدد الجياع بالعالم وخصوصا في محيطنا الإقليمي، وما يفرضه من تحديات وادوار على الفاعلين الحكوميين البرلمانيين والمدنيين، وهو ما عكسته وثيقة "إعلان الرباط" التي توجت اشغال الندوة.

والتظاهرة الثالثة، والتي يمكن اعتبارها الأبرز والأكثر رمزية، هي في اعتقادنا لم تكن ثمرة او من بين مخرجات هذه الندوة فقط، بل نتاج عمل امتد لسنوات فاقت الثلاث، مع ما كانت تفرضه الدبلوماسية الملكية المباشرة والمقادمة لإفريقيا من مواكبة برلمانية، وما اقتضته صعوبة ورمزية اختراق مجلس المستشارين لمنطقة ظل البرلمان المغربي شبه غائب عن معالمها الكبرى، بل وظلت منطقة شكلت منصة لأعداء الوحدة الترابية لبلادنا، الا وهي منطقة أمريكا اللاتينية والكرايب.

وتكفي الإشارة الى انه الى حدود أكتوبر 2015، كان البرلمان المغربي عضوا ملاحظا فقط بالفوبريل الذي يضم 06 دول بامريكا الوسطى، ليصبح في ظرف اربع سنوات عضوا ملاحظا دائما بل وشريكا متقدما في كل الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بالمنطقة.

ومن هنا فان تلك الصورة التي جمعت رئيسي. مجلسي. البرلمان المغربي برؤساء كل، نعم كل، الاتحادات الجهوية والقارية لافريقيا وامريكا اللاتينية والكراييب من أجل الإعلان عن تأسيس منتدى برلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، ستظل راسخة في الذاكرة الجماعية لبرلماني ودبلوماسي المغرب، ولاشك انها ستشكل تأسيسا لفضاء للحوار البرلماني، وإطارا للعمل المشترك

الاتحادات البرلمانية القارية تدعو لتبني آليات فعالة تضمن الأمن الغذائي



دعا رؤساء وممثلو الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكارييب، اليوم الجمعة بالرباط، إلى تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة.

وشدد المشاركون، في البيان الختامي الذي توج أشغال الندوة الدولية التي نظمها مجلس المستشارين على مدى يومين، حول موضوع "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي" على ضرورة تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الأساليب الزراعية بما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الأمطار وغيرها من العوامل المناخية.

وبحسب وكالة المغرب العربي للأنباء، دعا البيان الختامي إلى تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الأمن الغذائي كمدخل

استراتيجي وأساسي لتعاون واعد على مستوى المنطقتين، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية.

وأوصى المشاركون، في هذا السياق، بتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء والبحث العلمي ذي الصلة، من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي، ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية وجمركية تساعده على المنافسة، فضلا عن سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود بين الدول.

وشدد البيان الختامي على ضرورة تعزيز الحوار بين البرلمانين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، إضافة إلى تطوير تعاون أوسع وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التغذية الكافية والمحسنة.

واقترح البيان إحداث مرصد برلماني جنوب-جنوب للأمن الغذائي بغاية تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الصناعية والتجارية والفلاحية، وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الأمن الغذائي، وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والدولي لضمان الإبقاء على حالة الجدية واليقظة في متابعة هذه القضية الهامة.

Chambre des conseillers

Les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire au centre d'une conférence à Rabat

LE MATIN.ma



Le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach, a plaidé, jeudi à Rabat, pour plus d'égalité des chances en matière d'accès à une alimentation saine dans le monde, appelant à engager une réflexion sur les moyens innovants dans ce domaine, particulièrement en Afrique et dans la région arabe. Intervenant à l'ouverture d'une conférence internationale sur les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire, organisée par la Chambre des conseillers et l'Association des Sénats, Choura et Conseils équivalents d'Afrique et du monde arabe, sous le Haut Patronage de S.M. le Roi Mohammed VI, M. Benchamach a souligné que la disponibilité des produits alimentaires passe par l'investissement dans la technologie et le soutien à la recherche scientifique en vue de tirer profit des acquis qu'offre l'intelligence artificielle. Il a en outre insisté sur la mise en œuvre de l'Agenda 2063 pour le développement en tant que cadre prometteur pour le développement en Afrique, déplorant que ce continent enregistre le plus grand nombre de cas de sous-alimentation qui affecte 260 millions de personnes.

Pour sa part, le président de la Chambre des représentants, Habib El Malki, a affirmé à la même occasion que le Maroc développait un des modèles agricoles pionniers à l'échelle mondiale, soulignant que la stratégie agricole du Royaume, grâce au plan «Maroc vert», émerge comme un modèle à suivre en termes d'augmentation de la production. Cette stratégie, a-t-il dit, tend vers l'augmentation de la valeur ajoutée agricole et

l'approvisionnement optimal des marchés par un nombre varié de produits au niveau tant interne qu'externe, dans une perspective de développement durable. Il a d'autre part relevé que le Maroc veille à une exploitation rationnelle et durable des ressources halieutiques de même qu'il répond à la demande de millions de consommateurs des produits de la mer.

Pour sa part, la présidente de l'Union interparlementaire (UIP), Gabriela Cuevas Barrón, a plaidé pour la promotion de la coopération Sud-Sud comme levier pour apporter des solutions aux problématiques liées à la sécurité alimentaire. Elle a également appelé à des politiques tournées vers la lutte contre la sous-alimentation, fondées sur des législations protectrices de l'environnement et visant à traiter le phénomène de la faim à sa racine.

Même son de cloche chez le président de l'Union parlementaire arabe, Atef Tarawneh, pour qui la sécurité alimentaire se positionne au cœur des préoccupations au niveau arabe, alors que la région regorge de ressources naturelles et humaines lui permettant de se prendre en charge dans ce domaine. Le président du Parlement panafricain, Roger Nkodo Dang, a de son côté salué les efforts déployés par la FAO, notamment en termes d'accompagnement technique, soulignant que l'action de l'organisation devrait être axée sur la modernisation de l'agriculture dans l'optique de remédier à l'insécurité alimentaire. Le défi à relever consiste à favoriser le passage vers une agriculture à même de s'approprier les nouvelles techniques pour une plus grande rentabilité et une production diversifiée, a-t-il suggéré.

Initiée par la Chambre des conseillers et l'Association des Sénats, Choura et Conseils équivalents d'Afrique et du monde arabe, cette conférence de deux jours, organisée en partenariat avec l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), a pour objectif d'enrichir le débat et de formuler des recommandations susceptibles d'ouvrir la voie à une action parlementaire commune. L'accent est mis en outre sur les moyens de remédier aux graves pénuries de production alimentaire, de sorte à adapter les exigences de la production alimentaire à la croissance démographique mondiale. Il est également question d'identifier les obstacles qui se dressent devant la croissance en termes de production alimentaire, mais aussi d'adopter des mesures d'ordre législatif et politique afin de garantir l'accès à une alimentation équilibrée, saine et suffisante pour combattre la faim.

Conférence sur « Les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire »

LE MATIN.ma



«Les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire» est la thématique retenue pour une conférence internationale qui sera organisée les 31 octobre et 1er novembre à Rabat par la Chambre des conseillers et l'Association des Sénats, Choura et Conseils équivalents d'Afrique et du monde arabe. Cet événement placé sous le Haut Patronage de S.M. le Roi Mohammed VI, verra la participation des présidents et responsables de plusieurs Parlements nationaux, d'unions parlementaires, d'organisations régionales, continentales et internationales, venant d'Afrique, du monde arabe, d'Amérique latine et de la région euro-méditerranéenne, en plus d'experts de la FAO, indique la Chambre des conseillers dans un communiqué. La question de la sécurité alimentaire revêt une importance toute particulière pour le Maroc, résolument engagé en faveur de la mise en œuvre des mécanismes et traités internationaux en lien avec la protection de l'environnement, du développement durable et de la sécurité alimentaire, d'autant plus que «la sécurité alimentaire et la lutte contre les changements climatiques font partie des défis majeurs auxquels est confrontée la communauté internationale et surtout les pays en développement», souligne-t-on de même source.

Cette conférence, organisée en partenariat avec l'Organisation des Nations unies pour

l'alimentation et l'agriculture (FAO), a pour objectif d'enrichir le débat et approfondir le dialogue et les concertations entre parlementaires sur les questions se rapportant à la sécurité alimentaire, l'objectif étant de formuler des recommandations et des propositions susceptibles d'ouvrir la voie à une action parlementaire commune. Il s'agit à cet égard d'œuvrer, aux côtés des gouvernements et des acteurs concernés, pour encourager les investissements et assurer la durabilité, l'abondance et la qualité de la production alimentaire. L'accent sera en outre mis sur les moyens de remédier aux graves pénuries de production alimentaire de sorte à adapter les exigences de la production alimentaire à la croissance démographique mondiale.

Il sera également question d'identifier les obstacles qui se dressent devant la croissance en termes de production alimentaire, mais aussi d'adopter des mesures d'ordre législatif et politique afin de garantir l'accès à une alimentation équilibrée, saine et suffisante pour combattre la faim. Il s'agira aussi du partage d'informations, d'expertises et d'expériences sur les stratégies suivies dans le domaine de la sécurité alimentaire et de la nutrition, la sensibilisation et la présentation d'études et de propositions pertinentes dans ce sens, ajoute le communiqué. Les parlementaires sont autant de partenaires clés dans les politiques de lutte contre la pauvreté, la faim et la malnutrition au regard de leurs fonctions législatives et de contrôle ainsi que leur rôle important dans l'élaboration de politiques liées au développement durable. Sans oublier leur participation aux débats sur la sécurité alimentaire au sein des Parlements ou des unions parlementaires régionales et internationales, tout comme leur contribution à la création de réseaux nationaux et internationaux visant à atteindre la sécurité alimentaire.

L'initiative d'organisation de cette conférence internationale s'inscrit dans la mise en œuvre des recommandations du Forum économique parlementaire afro-arabe organisé à l'initiative de la Chambre des conseillers les 25 et 26 avril 2018, en particulier celles relatives aux efforts visant à mettre en œuvre les objectifs de développement durable, notamment le deuxième objectif lié à l'élimination de la faim d'ici 2030 et à la sécurité alimentaire. Selon la FAO, le nombre de personnes sous-alimentées dans le monde a atteint 815 millions dans le monde. Il s'agit d'une personne sur neuf en moyenne (12,9%), dont la grande majorité vit dans les pays en développement. D'autre part, le réseau parlementaire pour la sécurité alimentaire en Afrique et dans le monde arabe, créé à Rabat au début de l'année, tiendra sa première réunion à la veille de la Conférence. Un atelier de formation sera de même organisé au profit des membres du réseau parlementaire, lequel sera encadré par des experts de l'organisation pour l'alimentation et l'agriculture le 30 octobre au siège de la Chambre des conseillers. L'Association des Sénats, Choura et Conseils équivalents d'Afrique et du monde arabe est présidée par Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers.

Le président du Parlement panafricain : « Maroc appuie l'agenda du Parlement Panafricain »



La Chambre des Conseillers a abrité une conférence de deux jours sur les enjeux de la sécurité alimentaire en Afrique. Invité d'Info Soir, le président du Parlement panafricain, Roger Nkodo Dang a souligné qu'un réseau parlementaire pour la sécurité alimentaire en Afrique et dans le monde arabe sera mis en place suite à cette conférence.

Cette conférence qui réunit l'Association des sénats, choura et conseils équivalents d'Afrique et du Monde Arabe, en partenariat avec l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) a été une occasion selon Roger Nkodo Dang pour traiter « un problème crucial pour le continent ». Le président du Parlement panafricain a admis que « le continent doit affronter également le défi des changements climatiques ».

Roger Nkodo Dang a insisté sur la nécessité de « respecter l'accord de Paris celui de la COP21 et les engagements de la COP22 de l'action à Marrakech ».

Par ailleurs, le président du Parlement panafricain a déclaré que « le retour du Maroc à l'Union Africaine et par conséquent au Parlement panafricain nous a permis d'entretenir de bonnes relations. Le Maroc prend part à toutes les sessions du Parlement Panafricain via ses 5 délégués. Le Maroc appuie dans ce cadre l'agenda du Parlement Panafricain. Le Maroc a signé dans ce sens, le protocole de Malabo et sa ratification qui octroie aux signataires des pouvoirs législatifs ».

Et de conclure que « le Maroc n'hésite pas à pousser l'agenda de ce parlement ».

Tenue à Rabat d'une conférence internationale sur les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire

Libération



Habib El Malki appelle la communauté internationale à assurer le droit à l'alimentation pour tous

Hakim Benchamach plaide pour l'égalité des chances en matière d'accès à une alimentation saine

Intervenant jeudi à l'ouverture d'une conférence internationale sur les Parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire, organisée par la Chambre des conseillers et l'Association des sénats, choura et conseils équivalents d'Afrique et du monde arabe, sous le Haut patronage de S.M le Roi Mohammed VI, les présidents de la Chambre des représentants, Habib El Malki, et de celle des conseillers Hakim Benchamach ont rappelé le caractère stratégique éminemment important de cette problématique. Ce dernier a ainsi plaidé pour plus d'égalité des chances en matière d'accès à une alimentation saine dans le monde, appelant à engager une réflexion sur les moyens innovants dans ce domaine, particulièrement en Afrique et dans la région arabe et souligné que la disponibilité des produits alimentaires passe par l'investissement dans la

technologie et le soutien à la recherche scientifique en vue de tirer profit des acquis qu'offre l'intelligence artificielle.

Il a en outre insisté sur la mise en œuvre des agendas 2063 pour le développement en tant que cadre prometteur pour le développement en Afrique, déplorant que ce continent enregistre le plus grand nombre de cas de sous-alimentation qui affecte 260 millions de personnes.

Une telle situation souligne l'urgence de traiter la question de la sécurité alimentaire au niveau des pays africains et arabes à l'ère de nouveaux défis posés par le fossé alimentaire entre certains pays, a-t-il dit, appelant à établir des mécanismes novateurs pour faire face à ce phénomène.

Pour sa part, le président de la Chambre des représentants a rappelé la stratégie initiée par le Maroc pour garantir sa sécurité alimentaire et celle des pays du continent africain. Il a précisé, par ailleurs que « l'Afrique dispose d'un potentiel énorme pour développer une agriculture qui peut nourrir plus de la moitié de la population mondiale » mais qu'elle ne peut le faire.

« Où est le problème ? », s'est-il interrogé avant de noter que « ce n'est pas seulement le manque de vision et de stratégies, mais aussi le potentiel et le poids de l'héritage de la distribution internationale du travail inéquitable, le manque de technologie, et surtout les répercussions négatives des déséquilibres climatiques qui affligent notre continent, la sécheresse, la désertification, les inondations et le déclin des édifices forestiers ».

Il a, d'autre part, prédit que « l'alimentation sera la source de conflits, de tensions, d'instabilité, et peut-être de guerres, qui provoqueront des vagues de migration, d'asile et de déplacements de masse ». Aussi, « la crise alimentaire aggravera les disparités entre pays riches et pays en développement, entre riches et pauvres, et entre les parties, dans un pays, et la privation de millions de personnes du droit fondamental à l'alimentation », a-t-il poursuivi en indiquant que « la communauté internationale a la responsabilité d'assurer le droit à l'alimentation pour tous » et qu'« il ne fait aucun doute que la solidarité internationale est nécessaire » et doit s'exprimer à travers « des mesures concrètes ». Celles-ci, a précisé Habib El Malki, doivent notamment participer à « accélérer le transfert du Nord au Sud des technologies nécessaires au développement de l'agriculture, faciliter le transfert de la technologie de dessalement de l'eau de mer et la construction de barrages pour la mobilisation des eaux de surface, plaider pour que les pays donateurs et les organisations respectent leurs obligations envers les pays en développement touchés par les perturbations climatiques, mettre l'agriculture, l'élevage et la pêche au cœur des stratégies nationales de développement, faire de l'agriculture une source précieuse de revenus et d'emplois garantis et dignes et valoriser les produits agricoles ».

Pour ce faire, a-t-il poursuivi, « nous sommes appelés à prendre conscience de la nécessité de partager les fruits de la prospérité mondiale, repenser radicalement les

modes de consommation pour mettre fin au gaspillage alimentaire et fédérer les efforts des politiciens, des médias et des organisations gouvernementales et non gouvernementales internationales ».

Cette conférence de deux jours, organisée en partenariat avec l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), rappelle-t-on, a eu pour objectif d'enrichir le débat et approfondir le dialogue et les concertations entre parlementaires sur les questions se rapportant à la sécurité alimentaire, l'objectif étant de formuler des recommandations et des propositions susceptibles d'ouvrir la voie à une action parlementaire commune. Il s'agissait à cet égard d'œuvrer, aux côtés des gouvernements et des acteurs concernés, pour encourager les investissements et assurer la durabilité, l'abondance et la qualité de la production alimentaire. L'accent a été mis, en outre, sur les moyens de remédier aux graves pénuries de production alimentaire de sorte à adapter les exigences de la production alimentaire à la croissance démographique mondiale.

Il a été également question d'identifier les obstacles qui se dressent devant la croissance en termes de production alimentaire, mais aussi d'adopter des mesures d'ordre législatif et politique afin de garantir l'accès à une alimentation équilibrée, saine et suffisante pour combattre la faim.

La sécurité alimentaire décortiquée par les conseillers

Aujourd'hui
LE MAROC



La manifestation est organisée en collaboration avec la Ligue des sénats et structures similaires en Afrique et dans le monde arabe

Les organisateurs aspirent à encourager les investissements visant à soutenir et à assurer la durabilité, l'abondance et la qualité de la production alimentaire et à adapter le taux de croissance de la production alimentaire à la croissance démographique mondiale.

La sécurité alimentaire au centre du débat à la Chambre haute marocaine. En effet, la Chambre des conseillers organise, en collaboration avec la Ligue des sénats et structures similaires en Afrique et dans le monde arabe, un colloque international sur le thème « Parlements et questions de sécurité alimentaire ». La manifestation qui aura lieu les 31 octobre et 1er novembre à Rabat et placée sous le patronage de Sa Majesté le Roi

Mohammed VI, connaît la participation de présidents et de responsables de Parlements nationaux, d'organisations syndicales, d'organisations régionales, continentales et internationales. Les participants proviennent, en effet, d'Afrique, du monde arabe, d'Amérique latine et de la région euro-méditerranéenne sans oublier les experts de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO).

«La question de la sécurité alimentaire revêt une grande importance pour le Maroc, qui a été profondément impliqué dans le processus mondial d'activation des mécanismes et des conventions internationaux dans les domaines de la protection de l'environnement, du développement durable et de la sécurité alimentaire, sachant que la sécurité alimentaire et la lutte contre le changement climatique font partie des défis les plus importants pour la communauté internationale d'une manière générale et les pays en voie de développement en particulier», apprend-on auprès des sources au sein de la Chambre des conseillers. Selon les responsables, le but à travers l'organisation de cette manifestation est «d'enrichir le débat et d'élargir les consultations parlementaires sur des questions liées à la sécurité alimentaire afin de formuler des recommandations et des propositions qui ouvriront la voie à une action parlementaire commune aux côtés des gouvernements ainsi que les secteurs concernés et les acteurs engagés».

Les organisateurs aspirent ainsi à encourager les investissements visant à soutenir et à assurer la durabilité, l'abondance et la qualité de la production alimentaire et à adapter le taux de croissance de la production alimentaire à la croissance démographique mondiale. Il s'agit, en outre, d'explorer les pistes susceptibles d'organiser la lutte contre les obstacles entravant la réalisation de croissance suffisante de la production alimentaire, notamment les problématiques liées au changement climatique.

A noter enfin que cette initiative s'inscrit dans le cadre de l'activation des résultats et des recommandations du Forum économique parlementaire afro-arabe organisé par la Chambre des conseillers les 25 et 26 avril 2018, en particulier en ce qui concerne les efforts déployés pour contribuer aux efforts mondiaux liés à la réalisation des objectifs de développement durable. Selon l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), le nombre de personnes sous-alimentées dans le monde aurait atteint 821 millions, soit une personne sur neuf. Selon la même source, la vaste majorité d'entre eux vit dans des pays en développement (11,9%).

Naissance à Rabat de l'AFROLAC: Les parlementaires afro-latino-américains se mobilisent

Méditerranée
PERSPECTIVES
www.perspectivesmed.ma



Le Forum parlementaire afro-latino-américain « AFROLAC » a vu le jour, vendredi à Rabat, avec comme but, notamment, de mettre en place un espace institutionnel de dialogue interactif constructif entre les Parlements des deux continents.

L'AFROLAC, dont la Déclaration constitutive a été signée par les présidents des deux Chambres du parlement marocain, du parlement panafricain, du parlement latino-américain et des Caraïbes, de l'Union parlementaire africaine, du parlement d'Amérique centrale, du parlement de la Communauté économique de l'Afrique de l'Ouest et du parlement andin, se veut un espace institutionnel de dialogue interactif constructif et une plate-forme de travail parlementaire visant à faciliter l'intégration régionale et à promouvoir la coopération Sud-Sud.

Il constitue également, selon la Déclaration constitutive, un mécanisme de plaidoyer permettant de faire entendre la voix des peuples d'Afrique latine et d'Afrique concernant les questions liées à la paix, à la justice sociale, au développement durable, à la justice climatique, à la gouvernance démocratique mondiale, à l'Etat de droit et aux droits de l'Homme.

La création de l'AFROLAC tient compte de l'importance stratégique de la coopération Sud-Sud et de la mobilisation populaire globale, ainsi que de la nécessité impérieuse de mettre en place une diplomatie parlementaire efficace capable d'envisager des perspectives plus favorables à la coopération multilatérale et à l'approfondissement de la dimension stratégique, ce qui permettrait de faire de la coopération parlementaire entre les deux régions une locomotive pour le renforcement de la coopération Sud-Sud.

Les fondateurs de cette instance affirment, dans la déclaration constitutive, apprécier au plus haut point le rôle que tient le Maroc dans les initiatives de développement et de solidarité visant à développer le partenariat et la coopération Sud-Sud.

Selon le président de la Chambre des conseillers, Abdelhakim Benchamach, la création de ce forum est le fruit de quatre ans d'actions conjointes, qui ont permis de constater que les parlements représentant les peuples des deux continents s'appuient sur un socle de valeurs et d'aspirations communes.

Dans une déclaration à la presse, il a affirmé que malgré les spécificités et les contextes nationaux, la réalité mondiale impose aux peuples des deux régions les mêmes défis, comme les changements climatiques et les flux migratoires.

La signature de la Déclaration constitutive de l'AFROLAC coïncide avec la tenue de la conférence internationale sur "les parlements et les enjeux de la sécurité alimentaire", organisée les 31 octobre et 1-er novembre à Rabat.

Vidéotheque





























جريدة أصوات



Photothèque















